

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

المساهمون الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد أتممنا، بفضل الله، فصلاً آخر من النجاح خلال الربع الثاني من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع.، أن أقدم لكم النتائج المالية للنصف الأول من العام الجاري والمنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة المدقق الخارجي.

لقد تمكنا خلال هذا الربع من تحقيق أحد إنجازاتنا التاريخية والتي تمثل في إطفاء الخسائر التراكمية، وقد تحقق هذا الإنجاز رغم الظروف والتحديات الاقتصادية. إن العام ٢٠٢٠ سيخلد في ذاكرة تاريخ بنك نزوى "عام إنجاز استثنائي". ويأتي هذا الإنجاز انعكاساً لموقفنا الريادي كأكبر وأسرع بنك إسلامي متكامل نمواً في السلطنة. وخلال الأسطر القادمة يسرني أن أسلط الضوء على أبرز الإنجازات التي حققناها خلال العام ٢٠٢٠ والتي جاءت ترجمة لاستراتيجيتنا الطموحة وخططنا الحثيثة لتحقيق النجاح والازدهار لبنكنا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

استجابتنا لكوفيد-١٩

في ظل الجهود التي تبذلها الحكومة في إطار مكافحة الانتشار العالمي لوباء كوفيد-١٩، خصص بنك نزوى مبلغاً وقدره ٦٠٠ ألف ريال عماني لدعم تلك الجهود وذلك انطلاقاً من إيمانه العميق بدوره في المساهمة في دعم الجهود المبذولة للحد من الوباء وانطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية، ويأتي هذا الدعم السخي رغم عمر البنك الذي لم يتجاوز السبع سنوات. وعلاوة على ذلك فقد كان للبنك وقفة رائعة في دعمه لعملائه المتضررين من الوباء. إننا في بنك نزوى نؤمن بأننا جميعاً نمر بظروف استثنائية وبأزمة غير مسبوقة والتي تتطلب منا دعماً استثنائياً لذا فإننا على تواصل مستمر مع عملائنا المتضررين والذين هم بحاجة لدعمنا وسنواصل هذه الجهود لتقديم الدعم اللازم متى ما تطلب منا.

وبالرغم من إغلاق التنقل بين المحافظات خلال الجزء الأعظم من الربع الماضي إلا أننا في بنك نزوى تمكنا من مواصلة تقديم خدماتنا المصرفية لعملائنا دون توقف. لذا يسرني أن أقدم كلمة شكر لموظفينا المخلصين الذين تفاعلوا في خدمة عملائنا في ظل الظروف الراهنة ومساعدتهم لإنجاز معاملاتهم المصرفية بأمان.

النتائج المالية:

لقد واجه قطاع الخدمات المالية تحديات وظروفاً صعبة وذلك منذ بدء تفشي وباء كوفيد-١٩. حيث أحاطت بداية العام العديد من التقلبات وذلك على عدة أصعدة، بدءاً من الاضطراب الذي سببه الوباء، ومروراً بانخفاض أسعار النفط الخام وضعف النمو في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على وضع السيولة وزيادة المنافسة في السوق.

وفي ظل هذه الظروف، فقد تمكن البنك من تحقيق أداء مالي استثنائي وذلك بتسجيل أعلى نسبة نمو في صافي الأرباح في القطاع المصرفي. وهذا نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الواقع الاقتصادي بما في ذلك البيئة التنافسية التي نعمل فيها والميزانية العمومية المرنة. وقد تحقق هذا الإنجاز مع التركيز على التزامنا بتقديم تجربة عملاء غير مسبوقة والالتزام بالقيم الأساسية التي شكلت مؤسستنا.

لقد حققنا نمواً مستمراً في أعمالنا الأساسية حيث واصلنا استثماراتنا التي تصب في قالب توفير قيمة حقيقية لعملائنا ومساهميننا. فقد سجلنا نمواً بنسبة ٩٪ في حقوق المساهمين و ١٥٪ في الإيرادات مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بمستوى صحي عبر كل من الأعمال المصرفية للشركات والأفراد علاوة على التحكم في التكاليف التشغيلية. وهذا النمو إنما هو نتيجة للتنفيذ الدقيق لاستراتيجيتنا ٢٠٢٠، الأمر الذي تطلب التركيز المستمر على تطوير الميزانية العمومية بطريقة خاضعة للرقابة، وتنويع مصادر الإيرادات، والتحكم في التكاليف، وتحسين الهوامش الربحية، وتعزيز قدراتنا الرقمية، وتوسيع المنتجات وقاعدة العملاء.

وقد نمت إجمالي أصول البنك بنسبة بلغت ١٤% لتصل إلى ١,٠٦١ مليون ريال عماني وذلك مقارنة بالفترة نفسها في يونيو ٢٠١٩ والتي بلغ خلالها إجمالي الأصول ٩٣٣ مليون ريال عماني، في حين ارتفع إجمالي محفظة التمويل بنسبة ١٤% لتصل ٨٩٨ مليون ريال عماني، وعلاوة على ذلك فقد حقق البنك نمواً في ودائع العملاء حيث بلغت ٨٣٩ مليون ريال عماني بنسبة بلغت ١٤% وذلك مقارنة بالفترة نفسها في يونيو ٢٠١٩. وقد ساهم النمو الذي حققه البنك في محفظة التمويل على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات بشكل فاعل في دفع وتعزيز مسيرة نموه، الأمر الذي من شأنه أن يسهم كذلك في تحقيق أهداف البنك ذات المدى الطويل.

كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ١٥% في حين ارتفعت التكاليف التشغيلية للبنك بنسبة ٣% فقط، الأمر الذي يجسد جهود البنك المتسمة بالإلتزام والمنهجية فيما يتعلق بإدارة التكاليف التشغيلية. وقد أثمرت هذه الجهود في تحقيق البنك لصافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت ٥,٨٨٨ ألف ريال عماني. وهو إنجاز استثنائي ومميز والذي يعكس نجاح البنك في إلتزامه بالخطط الاستراتيجية الخاصة بتطوير وتحسين أدائه وإطفاء الخسائر المتركمة.

ونحن على ثقة بأن الركائز الاستراتيجية الثابتة للبنك والميزانية العمومية المرنة سيسهمان في تعزيز وضع البنك لإدارة أي أوضاع اقتصادية غير متوقعة، في الوقت الذي ستساهم في دفعنا للاستمرار في تحقيق عوائد جيدة لعملائنا وتحسين القيمة التي يتطلع لها مساهمونا.

خططنا المستقبلية

لا يزال وباء كوفيد-١٩، وإن كان قد خفت حدته في بعض البلدان، يسجل نمواً هائلاً في بلدان أخرى، ومن غير المرجح أن يتم القضاء عليه عالمياً خلال الربعين المقبلين من العام الجاري. ولهذا، فإنه سيستمر في التأثير على النشاط الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطات على الصعيد المالي والنقدي. وإن تأثير الوباء على الاقتصادات العالمية بعد انتهائه غير معروف ولكن من المحتمل والمرجح أن تكون له آثار واسعة وطويلة المدى.

تواجه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تحديات أخرى ناجمة من انخفاض إنتاج النفط، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، مما أثر بشكل واضح على الإيرادات وانكماش الطلب الذي بدوره أثر على القطاعات غير النفطية خلال هذا العام. ومن المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي سلبياً، إلا أنه لن يتقلص بشكل حاد كما هو الحال في المناطق الإقليمية الأخرى بسبب الوضع الاقتصادي المرن، ومعدل النمو المتواضع والذي بلغ ٠,٧% خلال عام ٢٠١٩.

ويعزى التحسن الملحوظ في أسعار النفط في الربع الثاني بشكل رئيسي إلى التعديلات الرئيسية فيما يتعلق بالعرض. حيث ساعدت صفقة أوبك+ بشأن خفض الإنتاج والالتزام التام من قبل الأعضاء على تنفيذ الاتفاقية في استعادة الثقة في توقعات النفط. ومع ذلك، فإن الدعم من جانب العرض في سوق النفط سيكون محدوداً من الآن فصاعداً، وسيكون مدفوعاً بشكل رئيسي بالاستهلاك والطلب. ومن المتوقع أن يكون سعر النفط محدوداً في نطاق ٣٧-٤٥ دولار أمريكياً للبرميل.

ووفقاً للبنك الدولي، فإنه من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العماني في عام ٢٠٢٠ بسبب انخفاض أسعار النفط والاستجابة لتأثيرات كوفيد-١٩ الصحية. كما سيساعد الزيادة في مستوى إنتاج الغاز وخطط الإنفاق على مشاريع البنية التحتية على تعافي النمو خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. وفي المقابل سيظل العجز المالي والعجز الخارجي تحت الضغط بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز.

ويشكل استمرار انخفاض أسعار النفط وانتشار وباء كوفيد-١٩ أبرز التحديات الرئيسية التي ستؤثر على الاقتصاد على المدى القصير. ومع تحسن الطلب وإعادة فتح الأنشطة الاقتصادية، فإنه من المتوقع أن تتحسن الأنشطة الاقتصادية العامة ابتداءً من العام ٢٠٢١.

نحن ملتزمون بدعم اقتصادنا وسنعمل لدعم عملائنا المتضررين لضمان توفير حلول عملية للتخفيف من التأثير الاقتصادي الناجم من الوباء وتحسين وضعهم المالي. وعلاوة على ذلك سنشارك أيضاً بشكل فعال مع عملائنا لمعالجة التحديات المالية المحتملة نظراً للوضع الاقتصادي غير المستقر حيث أننا نتوقع أن تكون هناك تحديات في بيئة العمل.

وسيتفقد البنك من قاعدة قطاعاته المتنوعة لتنشيط نمو الإيرادات، وتعزيز تجربة العملاء من خلال ابتكار المزيد من الحلول الرقمية، ومواصلة تحسين مهارات فريق العمل لدينا لتعزيز مستوى الإنتاجية.

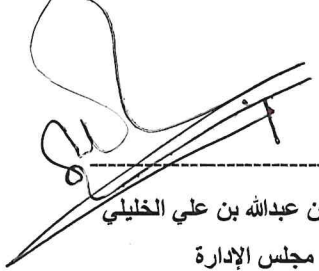
وفي ظل ميزانيتنا العمومية المرنة ونموذج الأعمال الذي أثبت نجاحه، فإننا بإذن الله سنتغلب على التحديات الحالية وسنواصل العمل على استراتيجيتنا التي تركز على جودة الأصول والأداء المالي والتقدم التقني وزيادة الحصة السوقية وتعزيز ثقافة الفريق.



شكرنا وتقديرنا

وفي الختام، أودّ، وبالنسبة عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم—حفظه الله ورعاه— على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العُماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهمينا وزبائننا الكرام على ولائهم وثقتهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا للحفاظ على المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنك إسلامي متكامل في السلطنة.


خالد بن عبدالله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة